مفهـــوم التنمية السياسية: political development

يُعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية.

وكان الشغل الشاغل للعاملين في مجال التنمية السياسية، سواء أكانوا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز الأبحاث، ممن راحوا يُنظّرون التنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة، أم أولئك الذين كانوا يبحثون عن محددات التحديث السياسي والاجتماعي في منظومة "العالم الثالث" حيث إن التنمية السياسية بالنسبة إليهم عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية. ولأنها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات(*)

والملاحظ أن مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيماً وأداء وعلاقات.

والمعروف أن مفهوم التنمية السياسية وظف من قبل الجامعات الأورو- أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم

(*)عامر رشيد مبيض – موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية . مصطلحات ومفاهيم - ط1 – 2000 – ص 362 – دمشق – دار المعارف للنشر /حمص/سوريا.

إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية، مثل مشروع " كاملوت" الأمريكي وغيره، (*)

ومثل النقاط الأمريكية التي رفعت رايات التحديث الفكري والثقافي وتحقيق الاستقرار السياسي، وصرفت ملايين الدولارات بقصد "ضمان استمرار تحقيق مصالحهم الاقتصادية والستراتيجية" ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي، لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذى في العالم، والقائم أصلاً على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر، وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان. (*)

ونشأت ونمت حول مفهوم التنمية السياسية عدة آراء واتجاهات فكرية سياسية، وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، واشتقت عدة تعريفات منها على سبيل المثال، تعريف "الفرد ديامنت" الذي يقول عنها بأنها: "العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، **وأن يطور نماذج جديدة للنظم.**(*) **ونخلص من الأفكار والآراء السابقة أنَّ التنمية السياسية هي:**

1- تكوين ثقافة سياسية تتمحور حول حقوق الإنسان وواجباته ويشكل قاعدة انطلاق وبدء وفعل وإجراءات للتنمية السياسية.

(*) د.محمد أحمد إسماعيل علي. دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر ص 153 – القاهرة – 1989.

(*) أ.عز الدين دياب/ الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي – مجلة الفكر العربي- العدد " رقم 70 " :ص 44 – 61.

(*) د .محمد أحمد إسماعيل – المرجع السابق: ص 362 .

2- تحديث الحياة السياسية وهذا معناه تحديث النظم والسلطة والأداء السياسي. - البحث عن نموذج تتمثل فيه التنمية السياسية بكل أبعادها وغاياتها وحيال هذا الأمر تفترق النظريات السياسية وفكرها: فالليبرالية ترى بأن النظم السياسية في الغرب هي التي تشكل النموذج الأمثل. بينما ترى النظرية الماركسية بأن المجتمع الشيوعي، هو النموذج الذي يتمثل فيه مستقبل البشرية. (*)

4- هناك وجهات نظر محسوبة على التنمية ترى بأن التعبئة السياسية تشكل مستوى وآلية من آليات التنمية، وتقوم بدورها عن طريق أجهزة وآليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بتطوير الأداء السياسي وإجراءات على الأرض، أو داخل البناء الاجتماعي.

التحديث السياسي والتنمية السياسية:

Political modernization and political development

إن مفهوم التحديث السياسي والتنمية السياسية، مثل غيره من المفاهيم في علم السياسة، يعاني من كثير من عدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق بين العاملين في حقل علم السياسية حول تعريف دقيق للمفهوم. فعلى سبيل المثال، أورد لوسيان باي Lucian W. pye عام 1996 م عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاص به، وحقيقة فإن غموض المفهوم تدفع الباحث إلى التشكيك في قيمته، أي المفهوم، جملة وتفصيلاً. إذ، وكما يقول ساموبل هنتنغتون Samuel Huntington، "ماذا تعني التنمية السياسية إذا كانت تعني كل شيء وأي شيء". (**)

(*) د. محمد أحمد إسماعيل /مصدر سابق:ص 363 .

(**) د.محمد احمد اسماعيل...المصدر السابق:ص 363.

بسبب هذا الغموض، فإن مفهوم التنمية السياسية قد تُرك حقيقة مع بداية السبعينات من هذا القرن حيث حل محله العديد من المفاهيم البديلة التي تحاول أن تكون وصفية بشكل أكبر، وتحليلية بشكل أعمق. وعلى ذلك، فإن التركيز يجب أن يكون منصباً على "قيمة المفهوم" وليس على تطوره الفكري والتاريخي. ولكن ذلك لا يتم قبل استعراض سريع لأهم المقاربات أو المداخل Approaches التي ناقشت مفهوم التنمية السياسية. وفي هذا المجال، يمكن القول إن هناك أربع مقاربات رئيسة تعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعامل مع المفهوم محل الدرس، ألا وهي:

أولاً: مدخل النسق – الوظيفة: The System- Function App

يشمل هذا المدخل كتابات تالكوت بارسونز، وجبرايل الموند، وديفيد ايسون، ودافيد ابتر، وماريون ليفي، وليونارد بندر، وفريد ريغز، ويمكن إيجاز هذا المدخل بالقول بأنه: "يركز أولاً على النسق ككل وذلك كوحدة للتحليل، وافتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل ثانياً، وأخيراً فهو يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والاعتمادية بين مختلف البنى في النسق". وقد طور المدخل عدداً من المفاهيم من أجل مقارنة مختلف الأنساق السياسية Pp;otoce; System، وذلك مثل البنية Structure، الشرعية Legitimacy، المدخلات Input، المخرجات Outputs، الأثر الاسترجاعي Feedback، البيئة Environment، الوظيفة Function، التحويل Transmision، وأخيراً التوازن Balance. وباستخدام هذه المفاهيم، فإن هذا لامدخل يدرس التغير السياسي بناءً على تعريفه للتنمية السياسية من حيث كونها أحد نتائج عملية التحديث

Modernization. ويقول التعريف إن التنمية السياسية عبارة عن "التمايز والتخصص المتنامي للبنى السياسية، وتزايد النزعة العلمانية في الثقافة. وعند تقويم هذا المدخل، يمكن القول إن ميزته الرئيسة هي في شمولية وعمومية مفاهيمه. غير أن هذه الميزة تشكل مصدراً لعيوب عديدة، لعل أهمها تحول المدخل إلى درجة عالية من التجريد بحيث أصبح إطاراً نظرياً قائماً بنفسه ولنفسه. وبصفة عامة، فإن المدخل واجه نقداً قاسياً على أساس أنه: "غامض لفظياً، مبهم منهجياً، أمبيريقياً، وفي الختام يعاني من نقص القدرة التفسيرية والتنبؤية".

ثانياً: مدخل العملية الاجتماعية: The Social Process App

في أدبيات هذا المدخل نجد أسماء دانيل ليرنر، كارل دويتش، رايموند تانتر، هيوارد الكر، فيليبس كاراترايت، ومايكل هدسون. وحدة التحليل هنا هي العملية Process، وليست النسق System عمليات مثل التمدين Urbinisation، التصنيع Industriali، التشجير Commercialization، الحركية الاجتماعية والمهنية Social Mobility، واتساع نطاق التعليم، يحاول المدخل الاستفادة منها من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين المتغيرات يمكن أن تقاس امبيريقياً أو تجريبياً.

ورغم أن هذا المدخل أقل تجريداً من سابقه، وأكثر قابلية للفحص التجريبي، إلا أن له عيوبه في التعامل مع مشكلات التغير تركيزاً على تحليل المجتمعات مكتملة النمو وتجاهل المجتمعات ناقصة النمو، حيث مشكلة التغير السياسي أكثر حدة. وثاني هذه العيوب هو ما يمكن تسميته مشكلة الصحة والمعنى، وبذلك نعني أنه هنا تتعلق بمستوى التحليل والعلاقة بين المستويين الكلي والجزئي في التحليل.

وثالث هذه العيوب هو أن هذا المدخل، في بحثه عن القياس الكمي وقابلية الفحص الامبيرقي، يعاني من مشاكل في تعريف المتغيرات السياسية، فهو يسعى لقياس هذه المتغيرات وفق دلالات ومؤشرات معينة، ومحاولة البحث عن المعلومات الضرورية، دون أن يقدم تعريفاً نظرياً محدداً للمقصود أساساً بهذه المتغيرات.

ثالثاً: مدخل التاريخ المقارن:

The Comparative History App

في أدبيات هذا المدخل، نجد أسماء مثل سيريل بلاك، س.ن.ايسنستادت، دانكوارت روستو، سيمور مارتن ليبست، بارنغتون مور الابن، رينهارد بيندكس، وأخيراً أعضاء لجنة الـ SSRC في السياسة المقارنة. وحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل. فإذا كان النسق هو وحدة التحليل للمدخل الأول، وكانت العملية هي وحدة التحليل للمدخل الثاني، فإن المجتمع هو وحدة التحليل لهذا المدخل.

والتركيز الرئيسي لهذا المدخل هو في المقارنة بين مجتمعين أو أكثر وذلك من أجل الكشف عن انماط معينة للتطور السياسي، وذلك من خلال "مراحل عامة" لا بد أن تعبرها المجتمعات. والمساهمة الحقيقية لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية إنما تكون في قابليتها للفحص التجريبي. فهو يبدأ "بالمادة الحقيقية للتاريخ " ويركز على الظواهر المتميزة في التحديث. أما أهم عيوبه، فهو الإفتقار للدقة والعمومية نتيجة ذلك.

رابعاً: نظريات التغير السياسي:

Theories of Political Change

يركز هذا المدخل على الحدث، أي التغير السياسي، دون إعطائه مضامين قيمية. بمعنى أن أكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الغائية، أو الأهداف المحددة سلفاً، كما نلاحظ في منهج النسق - الوظيفية، والتحرر من تلك المراحل ذات المدى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الدقيق والقياس عند أدنى درجاته، كما في منهج التاريخ المقارن، وأخيراً التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه الذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية. (*)

التنمية السياسية والمتطلبات الاقتصادية:

Political development and economic requirements

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بعملية التنمية، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال، في الستينيات من هذا القرن، في آسيا وإفريقيا بصورة جلية.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى

(*) د. تركي الحمد . مجلة ليل/السعودية/ السنة الثانية/العدد14 /2005.

الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية

الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

فضلاً عن ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. **ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:**

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب- نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به. الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية:

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ التنمية من نمّى بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ النمو من نما ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء

يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك على وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس على وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة. ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي. فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم الزكاة الذي يعني لغة واصطلاحا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالي. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) [البقرة:276]. ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا الحياة الطيبة في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب. وفي الواقع فإن التنمية تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري

والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها. (*)

التنمية السياسية في الوطن العربي:

Political development in the Arab world

عندما تطرح التنمية السياسية في الندوات وحلقات البحث التي تقيمها الجامعات ومراكز الأبحاث السياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تمتد أبصارهم إلى الوطن العربي استطلاعاً ودراسة وتحليلاً ثم تفسيراً. وهم إذ يفعلون ذلك، **إنما يفعلونه عن قصد ودراية استراتيجية لأنهم:**

1- ينظرون بعين مستقبلية إلى سيرورة الحياة العربية ويرون في داخلها الاتجاهات الفكرية الداعية إلى حرية الوطن العربي وتخلصه من التبعية والسير نحو الوحدة العربية.

2- لأن الوطن العربي يشكل الآن وفي المستقبل بؤرة مصالحهم الاقتصادية، فهو مصدر المواد الأولية والثروات المعدنية الراهنة والمستقبلية. وهو الطاقة البشرية المستهلكة لفائض إنتاجهم الغذائي، ومصانعهم على اختلاف سلعها، فالوطن العربي يمثل أنموذجاً للمستهلك الذي يأكل الأخضر واليابس، الذي تصدره له أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

3 - لأنه، أي الوطن العربي، يشكل الملجأ الأمين والحيوي للشركات الأورو – أمريكية العابرة للقارات.

(*) د.نصر عارف/كلية العلوم السياسية- جامعة القاهرة /جريدة المؤتمر 2005/9/17.

4 -لأن الرساميل العربية المفتوحة على أرقام خيالية في المستقبل القريب والبعيد بآلاف المليارات من الدولارات، ستودع وتستثمر في البنوك والقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

والمعروف وغير المخفي أن هذه الرساميل ستصب كثيراً من فوائدها لصالح المشروع الصهيوني سواء أشاء أصحابها أم لم يشاؤوا.

5- الوطن العربي، ورغم كل ما حققته ثورة المعلومات والاتصال من تجاوز للمسافات، ومن تغلب على أهمية الموقع والمكانة الجغرافية، فإنه لا يزال يشكل الامتياز في موقعه ومكانته في تشكيل وتكوين وبناء القرية "العالمية" الذي ألف منطق الرغبة، عند بعض الكتاب العرب أن يستسيغ هذا المصطلح وأن يستجيب له، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار عملية التفكيك والهدم التي يقوم بها الحلف الأورو – أمريكي – صهيوني، للوطن العربي الموقع والمكانة لصالح المشروع الصهيوني القديم – الجديد لأن "الشرق الأوسط" بوصفه العملية القيصرية التي تجري الآن في أعقاب احتلال العراق.

ولكن عندما تطرح التنمية السياسية من قبل أبناء الأمة العربية. أقصد أولئك الذين يدرسون في الجامعات العربية، ويقومون بأبحاثهم وندواتهم في مراكز البحوث العربية، أستثني عن قصد وروية مراكز الأبحاث التي تقيم ما هب ودب من الندوات الممولة من أعتى الجهات الأكاديمية والبحثية والمخابر الأورو- أمريكية – صهيونية - ، فإن عيونهم تنظر إلى الوطن العربي تستطلعه تحت عناوين وأهداف مستقبلية منقادة وموجهة بالبحث عن الطريق إلى الوحدة العربية، وإلى التخلص

من التخلف والتبعية والوصول إلى الاستقلال الحقيقي الذي لم ينجز في كل الأقطار العربية حتى هذه اللحظة.

ومن قاعدة مبدئية ومنهجية في آن معاً يتم التعامل مع التنمية بحثاً عن مواقع التخلف والتنمية، والقصور الفكري والأداء السياسي المحسوب على الاستبداد وإلى الظلم الاجتماعي الذي يشل قدرات وطاقات الأكثرية الساحقة من أبناء الأمة في كل مواقعهم المحلية والوطنية والقومية حتى تشغل في لقمة العيش، فتنصرف عن الإبداع، وخاصة الإبداع المقاوم للاحتلال الإمبريالي – الصهيوني القادم إلى الوطن العربي. الإبداع الذي ينتجه الواقع العربي الاجتماعي – السياسي القاسي والصعب، والمخزون في الانفجارات المتوقعة هنا وهناك من أنحاء الوطن العربي.

وبالعين العربية المستقبلية يمضي الباحث والكاتب والمحلل المفسر لقضايا التنمية السياسية في الوطن العربي باتجاه مسائل أصبحت تشكل تحديات للمستقبل مثل: الديمقراطية داخل الأنساق العربية المحلية والوطنية والقومية، والتعامل القائم بين هذه الأنساق، داخل سياقه التاريخي، وتوزع السلطات، والمشاركة السياسية، والوحدة والتنافس بين الأجيال العربية على اختلاف مواقعهم وأدوارهم ثم المساواة بين الناس.

ويبحث هؤلاء بعد أن أرشدتهم عيونهم المستقبلية عن التعددية السياسية الحاضرة. الغائبة في الحياة العربية ويعملون فيها الفكر القومي بحثاً وتحليلاً ودراية. ويجدون فيها كلمة " السر" فإذا ما تحققت مالكة شروطها وأسانيدها الفكرية والمنهجية، فإن الوطن العربي

سيضع الخطوة الأولى على طريق معركة المستقبل العربي بكل أبعادها الداخلية والخارجية.

وتفيد الأفكار السابقة أن التنمية السياسية هي جملة العمليات والإجراءات التي تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي. وهي في هذه الحالة من المفاهيم الحديثة التي استنبطها علم الاجتماع السياسي والانثروبولوجيا السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. علماً أنها كإجراءات وأنشطة وعمليات سياسية، قديمة قدم نشاط الإنسان السياسي، وإن كانت موسومة دائماً وأبداً بظروف المرحلة ودرجة تطورها. والمعروف للإنثروبولوجيا السياسية أن مفهوم التنمية السياسية دخل دائرة الاستعمال أو التوظيف الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وفي مراكز الأبحاث التطبيقية في الجامعات الأورو – أمريكية تدريجياً، وكانت وجهته هذه المرة الأمم والشعوب التي تشكل مجالاً حيوياً واستراتيجياً لدول وحكومات تلك الجامعات بحيث يتم توليفها سياسياً وليس تطويرها كما يزعمون بموجب مصالحهم.

التنمية السياسية بوصفها موضوعاً للعلم السياسي:

وتفيدنا مجالات التنمية وعناصرها وسماتها وحتى وجهتها أنها شكلت ولا تزال ميداناً وموضوعاً واسعاً للعلم السياسي بكل تفصيلاته وبخاصة الانثروبولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وانثروبولوجيا التنمية.

ومادامت التنمية على هذا المنوال، فإنها تتناول بالدرس والتحليل والتفسير والتنظير الحياة السياسية في الأبنية الاجتماعية بحثاً عن مكوناتها ومحدداتها البنائية، نسبة إلى البناء الاجتماعي، كما تغوص

استقصاءً ومقارنةً بين المتشابهات والاختلافات داخل المجتمع الواحد خلال انتقاله من حقبة أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطوراً.

وتستفسر التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، وتعدد السلط السياسية، وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية، بحثاً عن التغيير أو التطوير داخل بنية هذه السلط، ومن ثم مساعدتها لتتجاوز مواقعها وأطرها وسياقها التاريخي والاجتماعي.

وبهذه الحالة يشكل البحث عن الأنموذج السياسي الذي يجب أن تمضي نحوه أو باتجاهه التنمية موضوعاً للتنمية السياسية. وهنا تفترق الاجتهادات وكل يمضي في طريقه نحو التنمية السياسية.

وفي الغرب أقصد جامعاتهم ومراكز أبحاثهم، يعتبرون أنموذجهم السياسي في السلطة والأداء السياسي هو الأفضل والأمثل.

وفي أنحاء عدة من العالم يمضي أعضاء هيئة التدريس ومراكز الأبحاث وكليات العلوم السياسية، بحثاً عن نموذج يخص شخصيتهم الحضارية والسياسية والثقافية وتجربتهم التاريخية. أقول الأنموذج السياسي الذي لا يغمض العين إطلاقاً عما جرى ويجري في الغرب من تحديث وتطوير في الحياة السياسية.

التنمية السياسية العربية ضرورة وطنية وقومية:

أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي، إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من أهداف وطموحات، أو أن بعضها

بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

وكان هذا معناه أن الحياة السياسية في الوطن العربي، بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية تتجاوز الحالة السياسية التقليدية التي تفتقر بطبيعتها وبنيتها إلى طبقة متوسطة تشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية، غير أن التنمية السياسية المطلوبة للوطن العربي، هي التي تقوم على أساس أن الإنسان العربي يمثل جوهر التنمية وهدفها الأول.

وهذا المستوى من التنمية هو الذي يعطي الإنسان العربي القدرة على مناهضة رياح التنمية الآتية من الخارج، لأنها الملاذ الذي تعتمد عليه الدول الأجنبية في إكمال سيطرتها على العالم، ووضع يدها على عناصر القوة التي تمكنها من الاستمرار في السيطرة.

وليس من المبالغة بشيء القول إنَّ أهمية التعبئة السياسية بالنسبة للوطن العربي، تكمن بما تضيفه للحياة السياسية من تحديث سياسي، وارتقاء بالسلوك الاجتماعي، والسياسي، وتطوير بنية الأحزاب العربية وفكرها، على نحو يجعلها تتخلى عن الأطروحات والشعارات التي كانت تضعها في موقع احتكار السلطة وإقصاء الأحزاب المنافسة وحجر نشاطها السياسي.

والحديث عن تنمية سياسية عربية يصل بها إلى مستوى المهمة الوطنية القومية التي لا تقبل التأجيل إطلاقاً. هي تلك التعبئة التي تزاوج بين الثنائية الوطنية والقومية، والخصوصية والمعاصرة، والأصالة والتحديث. وتأخذ بالاعتبار التشابه والاختلاف بين الأقطار العربية من

الناحية الاجتماعية والثقافية. وأن لا تقفز بشكل من الأشكال من فوق بنيان الدولة الوطنية التي تستريح على ثقافة، فيها مستويات من الخصوصية الوطنية: دولة / ثقافة = قطر عربي / ثقافة، وفي نفس الوقت أن لا تبالغ في التنوع الوطني لأنه في التحليل الأخير يشكل حالة قومية بفعل كثرة المشتركات، ولأن التنوع يشكل حالة إغناء للثقافات العربية: أمة عربية / ثقافة عربية = أقطار عربية / ثقافات وطنية وهي أيضاً التنمية السياسية التي تضع باعتبارها المحددات الثقافية – الاجتماعية التي تشكل المحدد الرئيس للشخصية الاجتماعية الوطنية – القومية، تلك المحددات التي تملك حضورها القوي في حال ممارسة التنمية السياسية بحثاً عن دور أفضل للأفراد والجماعات والأحزاب. وهذا معناه للوهلة الأولى أن تكون مهمة التنمية السياسية إعادة الشأن العام للشعب العربي انطلاقاً من أنه محورها الذي تبدأ به ومنه.

ومن البديهي أن لكل دراسة أو بحث مشكلته التي يحاول تحليلها وتفسيرها، وبيان جبلتها، والسنن والقوانين التي تحكمها، وفرزها وفق الأنساق التي يتكون منها البناء الاجتماعي وهي: النسق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأنساق الضبط الاجتماعي، وأبرزها وأهمها النسق السياسي.

وحيث أن التنمية السياسية تشكل جزء من موضوع الدراسة، فإنها تطرح نفسها بوصفها إشكالية تبحث عن تفسير مقنع لها، يقول العلم الانثروبولوجي السياسي كلمته فيها، بناء على مكوناتها الأساس: المجال الجغرافي والبشري والزمني، بالإضافة إلى العناصر والسمات السياسية التي تشكل بنيان التنمية ومجالها، الذي تمارس فيه تنظير التنمية السياسية غداة توصيفها، والإشارات والرموز التي تؤشر

إليها، والتي تفضي في نهاية الأمر إلى تشكيل النظريات التي قالت وتقول كلمتها في التنمية السياسية باعتبارها نسقاً مجتمعياً.

وعلى هذا الأساس، فإن التنمية في هذه الدراسة لا تقتصر على مجرد معرفتها منهجياً، ومن ثم تطبيقاتها التي يحكمها هذا المنهج أو ذاك، وإنما هي البحث والتفصيل في إجراءاتها داخل الوطن العربي، أي داخل أنساقه السياسية المحلية والوطنية والقومية، وما يلزمها من إجراءات رسمية وأداء شعبي والفكر الذي يوجهها، والأحزاب التي تتشارك في تنفيذ هذه التنمية، أو تتقبلها بصدر رحب، لأن التنمية تتقصد تحديث الأحزاب، وتفعيل أنشطتها، وتطوير عقائدها وبنيانها التنظيمي، وإبراز شرعياتها التي يتوافق عليها المجتمع في عقده الاجتماعي.

والباحث إذ يدرك إدراك العارفين بالأمر السياسي، بأن الوطن العربي، أعني واقعه، أصبح يطرح نفسه للتغيير بكل أنساقه البنائية، وفي هذه الحالة تضفي التنمية على نفسها البعد الاجتماعي، أو المجتمعي، بمعنى أن التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها إلا إذا طالت كل أنساق البناء الاجتماعي.

كذلك فإن الدراسة تحقق أهميتها لا لأنها تجعل من التنمية السياسية موضوعها، وإنما لأنها تعالج التنمية السياسية في سياق وإطار الوطن العربي، وتعتني على وجه التحديد بالواقع الاجتماعي العربي بما فيه من مشكلات ملحة فضلاً عن همومه السياسية والتحديات التي تواجهه في الداخل والخارج.

وهي إذ تختار الواقع العربي فلأنها تراه قد وصل إلى حالة من الركود يفرض قساوة الواقع وتصلبه، إلى الحد الذي يناهض إرادة

الناس وتوجهاتهم وتطلعاتهم المشروعة، فالواقع هو الذي يحدد تلك الاتجاهات التي تلتزم بها التنمية السياسية باعتبارها عوامل متغيرة، والواقع الاجتماعي العربي هو الذي يوفر الشروط الموضوعية، من أجل ظهور قوى اجتماعية جديدة لها مطالبها ووجهتها في التغيير، بل هي التي تأخذ على عاتقها مهام التغيير وإنجازه في لحظته الزمنية، وهي في مهمتها هذه تسعى وتنشط في ميدان التحديث والتقدم، لأنهما يسكنان في جوهرها من أجل الانتقال بالحاضر إلى المستقبل مستجيبة بذلك إلى حركة الواقع العربي وجدله الاجتماعي.

إذاً، فالتنمية السياسية تعد حركة تغيير محسوبة ومخططة ومدروسة، تستهدف تحديث الحياة السياسية العربية، كما نتصورها. ومن البديهي أن يكون الوطن العربي هو ميدان ومجال الدراسة بمعنى أنها عندما تمضي في الاقتراب من مفهوم التنمية السياسية تضع باعتبارها أنها تحاول أن تسحب هذا المفهوم على الوضع السياسي في الأقطار العربية بحثاً وتحليلاً عن المداخل والمقدمات التي تنهض بالعمل والفعل السياسي الرسمي والشعبي، وعن المشترك فيه، وعن معاناة الناس السياسية، وما إذا كانت سياسات الأنظمة العربية والأحزاب على الساحة السياسية تخدم القضايا العربية، أو تعاكسها وتناهضها.

وقد قدمت الدراسة دواعيها أو أسبابها التي دعتها لاختيار الوطن العربي، أبرزها حقوق الإنسان العربي التي تأتي في خدمة تطلعاته وأهدافه، ومعركة المستقبل العربي.

وتجدر الأشارة على ملاحظة ما يجري في الوطن العربي من أحداث، وما تعلنه المحطات الفضائية من أخبار حول تعسف الكثرة من السلط العربية تجاه حرية الإنسان العربي السياسية، وما تنشره الصحف

حول الاعتقالات، ومنع المظاهرات، وحجب المواقع الألكترونية، ومصادرة الصحف، ووقف الأنشطة السياسية، وعمليات الفصل والإقصاء التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية للإنسان العربي لا تؤهله، بل لا تمكنه على الإطلاق من أن يمارس دوره بنجاح داخل مجتمعه، وتحول دون نجاحه في الوصول إلى الحد الأدنى من أهدافه وتطلعاته المحلية والوطنية والقومية.

إن مفاهيم الاستبداد والظلم الاجتماعي، وقهر الإنسان تتكاثر داخل الثقافة السياسية إلى الحد الذي تكاد تكون فيه الوجه الآخر للسياسة الثقافية التي تكونها وتعيد ترتيب أولوياتها الأنظمة العربية، لذا فإن التنمية السياسية في الوطن العربي إذا أرادت أن تنجح في مهمتها التنموية، فإن عليها أن تبدأ بالثقافة السياسية العربية بكل مستوياتها المحلية والوطنية والقومية، بحيث تبرز القيمة الإنسانية للمواطن العربي وحقوقه المقدسة وأنه الأساس والهدف في كل عمليات التنمية وطموحاتها، وأن تكثر من المفردات والمفاهيم التي تخص قضايا الحرية والديمقراطية وحرية الفكر والقول والتعددية السياسية وحق المواطن العربي في نقل السلطة السياسية من خلال صناديق الانتخاب أو الاقتراع.

ومع أن الدراسة تشير إلى حقيقة التنوع في الثقافة السياسية داخل الأقطار العربية، وتقول باختلاف دائرة المفاهيم والمقولات والأطروحات الخاصة بحقوق الإنسان إلا أنها تؤكد أن هامش هذه الحقوق ليس واحداً في كل الأقطار العربية.

لكن هذا كله لا يجعل الدراسة تتراجع عن رأيها في أن التنمية السياسية لا بد أن تبدأ في نطاق الثقافة السياسية، فإذا نجحت في إحداث تحولات جذرية داخل بنيان هذه الثقافة باتجاه ونحو قضايا

الإنسان العربي المصيرية، وعلى أنه الأولى بشأنه العام. فإنها ستجد أمامها الأبواب مفتوحة لتنهض بالتحديث السياسي الذي يقرره الواقع الاجتماعي العربي، وتبلغ أهدافها في إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية المتعبة والمنهكة بفعل الإقصاء وغياب الحوار الاجتماعي السياسي والاستئثار بالسلطة.

إن جوهر التنمية له بعده المستقبلي بمعنى أنها تفعل في الواقع الاجتماعي العربي لنقله مما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، ولذلك نفترض أن التنمية السياسية تمثل شرطاً لتحديث الحياة السياسية العربية، وهي بشرطها هذا تستجيب للواقع العربي الصعب والقاسي الذي يحتاج إلى عملية تغيير سياسي قوامه أن الوطن العربي لن يبلغ النهضة، إلا إذا كان الإنسان العربي جوهر عمليات التنمية بكل مضامينها ومجالاتها وسيد قراره السياسي.

إن المفاهيم التي تغطي وتستوعب موضوع التعبئة السياسية وإجراءاتها على أرض الواقع الاجتماعي العربي، بمعنى آخر إن هذه المفاهيم أو المفهومات هي في التحليل الأخير من مفرزات الحالة السياسية العربية الراهنة، حيث أنها هي التي تقرر دواعي التنمية السياسية بل توجبها. وهي أيضاً تقرر وتحدد أبعادها وميادينها، لأن التنمية السياسية كما أسلفنا عملية تغيير داخل النسق السياسي العربي للانتقال به من الواقع العربي الراهن إلى الواقع الذي يجب أن يكون عليه في المستقبل، والتنمية السياسية إذا وضعت نفسها أمام الواقع العربي تستطلعه وتستكشفه، فإنها معنية أن تعرف يقيناً المبادئ السياسية الاجتماعية التي تنظم بالفعل العلاقات الداخلية والخارجية الحاكمة لحركة الواقع العربي، في حالاته المحلية والوطنية والقومية.

ونخلص من الأفكار السابقة إلى أن المفاهيم، هي في نهاية الأمر آليات ومفاتيح تفتح بها التنمية السياسية الأبواب المغلقة على الواقع العربي، وتعلن عن وجودها فيه، من أجل أن تباشر عملياتها ولذلك تم أختيار مفهوم النسق السياسي.

النسق السياسي: Layout political

لم تكتمل الدراسات الأنثربولوجية في وضع مفاهيم نهائية لدراسة الأنساق البنائية، كذلك علماء الأنثروبولوجي لم يحددوا تعريفا موحداً للأنساق، هكذا هو واقع هذه الدراسة، ولكن هناك إتفاق على المقولة التي مفادها:

(إن الأنثروبولوجيا: نظرية وتطبيق، ومادامت على هذه الشاكلة فهي ماضية في مسعاها في فهم الحياة الاجتماعية، ومعرفة كنه البناء الاجتماعي في كل متغيراته وتحولاته) (*)

وهذا معناه أننا إذا نظرنا إلى فكر العلم الأنثروبولوجي وأدبياته ودراساته الحقلية ومحاولاته الدائمة استيفاء النظرية الأنثروبولوجية حقها في وضع تعريف للنسق، حتى إذا أخذته ومضت به باتجاه المجتمعات، وجدت ضالتك، وقمت بالتغيير الأسلم والأكثر مصداقية للنسق المدروس من قبلك، إلا أن ثمة محددات وعوائق تجعل العلم الأنثروبولوجي ودراساته لا تبلغ الكمال الذي وصلت إليه العلوم الطبيعية والفيزيائية. وهذا معناه أن النظرية الأنثروبولوجية لم تقل كلمتها النهائية حتى هذه اللحظة بشأن موضوعاتها.

(*) أ.عز الدين دياب/ الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي – مجلة الفكر العربي- العدد " رقم 70 .

نخلص إلى أن مفاهيم الأنثروبولوجية عن البناء الاجتماعي وحركة واقعه فيها بعض الثغرات، وفيها أيضاً بعض الاحتمالات وهذه وتلك تدعو التنمية السياسية عندما تباشر مهامها في الوطن العربي إلى ألا تأخذ المفاهيم كما هي مدونة في الفكر الأنثروبولوجي، وإنما أن تترك الأبواب مفتوحة أمام المزيد من التطوير والتفسير الذي يزيد من استيعاب المفهوم لحركة الواقع داخل جزئياته، تكريساً للمقولة التي تقول إنَّ الأنثروبولوجيا: نظرية وتطبيق، لذلك فإن الدراسة ستأخذ مفهوم النسق السياسي وتسحبه على الواقع العربي معلنة أنها تعتبره الفعل السياسي الذي يتم داخل البناء الاجتماعي العربي في مستوياته المحلية والوطنية والقومية من قبل أبناء المجتمع وسلطاتهم السياسية، وأحزابهم وجمعياتهم الأهلية والحكومية. وفي ظل دولة قطرية لم تكتمل في بنيانها السياسي وسيادتها الوطنية. بل هي منقوصة الأداء بفعل متطلبات السلطة غير المتوفرة فيها. وأيضاً بفعل التحديات الخارجية التي تجد في نقاط ضعف إمكانات القطر الواحد مداخلها. **ويرى العلم الأنثروبولوجي ودراساته الحقلية أنَّ النسق السياسي في الوطن العربي يغلب عليه الضعف والأداء الانقسامي للأسباب الآتية:** (*)

1- إن المجتمع العربي مجتمع أهلي حيث لا تزال علاقات قربى الدم هي الغالبة عليه، وأن العصبية المتأتية من هذه القربى لا يزال لها تأثيرها في علاقات الناس السياسية والاجتماعية والثقافية، ولها علاقة مباشرة في طابع الانتماءات المحلية والوطنية والقومية، وتصل في تأثيرها على مواطنة الإنسان العربي لأن علاقات القربى ومستوياتها وعصبياتها تجعل الإنسان العربي يعيش في دائرة أو سلسلة متواصلة

(*) أ.عز الدين دياب/المصدر السابق.

من الانتماءات علتها الرئيسية قربى الدم. فهو في المجتمع الأهلي ابن أسرته أولاً. ثم ابن عائلته ثانياً وابن فخذه وبطنه وعشيرته وقبيلته وابن حارته قبل أن يكون ابن قريته او مدينته وابن قريته ومدينته قبل أن يكون ابن وطنه. وهذا النمط من الولاءات والانتماءات هو الذي يجعل النسق السياسي في الوطن العربي نسقاً انقسامياً، وإن كانت هذه الانقسامية تقوى وتضعف أمام قوة الانتماء الفكري والسياسي أو ضعفه، ووجود عصبيات أقوى وأكثر فاعلية من عصبية قربى الدم.

والملاحظ أن الأنظمة السياسية العربية في أغلبها إما قائمة على أساس الحزب الواحد، أو العائلة الواحدة، او أبناء جهة واحدة. ومن هؤلاء وهؤلاء تتكون الأجهزة القيادية والرئاسية. وعلى رأس هذه الأجهزة مجموعة من الأشخاص الذين يمتون إلى تلك النظم السياسية بصلات قربى كثيرة. وهؤلاء ومن خلال مواقعهم في السلطة يضفون عليها طابعاً اجتماعياً وسياسياً أهلياً وخاصة في إطار توزع السلطات. (*)

2- السلطة هي القدرة أو القوة التي تمكن الأجهزة من السيطرة على الناس، والحصول على طاعتهم وتضع سياستها موضع التنفيذ من أجل تحقيق أمنها، والتدخل في حرية المجتمع وتوجيه جهوده بما يخدم مصالح القوى الاجتماعية المتمكنة من السلطة. (**)

(*) د.أحمد أبو زيد – البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع ط2 – ج2 – الأنساق – الهيئة المصرية العامة لكتاب الإسكندرية - مصر العربية – ص 412 – 528.

(**) د.أحمد بدوي – معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان – بيروت 1986 – ص 318-322

العلاقــة بـين السياسة والتنمية الاقتصادية:

The relationship between politics and economic development

يرى الباحث، من خلال ما تقدم خلال هذا الفصل من تعريف لمفاهيم التنمية السياسية في الوطن العربي وما تم بحثه بشأن التنمية الاقتصادية، ومقدار معاناة المواطن العربي في الحياة السياسية العربية والمشكلات المرتبطة بالسلطة السياسية، **أن هناك ترابطاً جذرياً بين الإصلاح والتنمية في القطاعين السياسي والاقتصادي من خلال ما يأتي:**

- إن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.
- في الأنظمة السياسية الديمقراطية تكون السلطة الاقتصادية موزعة على التخصصية واحترام حقوق الملكية الفردية.
- غالبية الدساتير العربية والتشريعات تشير بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في الوطن العربي، إلاّ أن واقع الحال يشير إلى بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمةً وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أو تعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير.
- إن الواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والاستجابة للغايات والأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة، التي

تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها، كما لا يستجيب لروح العصر وآمال وآلام الإنسان العربي، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه والمكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية.

- إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.

- إن وصف بعض الدول أو الشعوب بـ (الإرهاب) يقع ضمن المخترعات الحديثة التي يراد بها السيطرة المباشرة على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو يمثل حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد.

- استنساخ تجارب سابقة تتبع أيدلوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن الوطن العربي، أو اتباع الوصايا اللبرالية الجاهزة من خلال النظريات الوارد ذكرها في ومنها (نظريات التبعية الكاذبة) يساعد على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه السلطة السياسية وليس المفكر الاقتصادي.

- بعد الثورة الصناعية استفادت الدول الأوربية من ظهور مفهوم جديد وهو الوحدة العرقية والثقافية والدينية المكونة للدول، وعدَّته أساساً لقيام أنظمة سياسية واقتصادية جديدة واعتبار نمو الناتج الإجمالي القومي مؤشراً لتقدم شعوبها، في الوقت نفسه الذي تتوفر فيه هذه العناصر في البلدان العربية وتزيد عنها وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، إلاّ إنها لم تستفد من هذه الفقرة المهمة التي توفر مقومات اقتصادية تكفل لها السيادة والاكتفاء الذاتي، بعد القبول بواقع التقسيم إلى دويلات تفتقر إلى السوق القومية.

- إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية تحت وطأة المشاكل السياسية التي زرعها في كل بلد عربي، ومن ثم تبعها الوضع الاقتصادي المتفرد لكل بلد مما عزز سهولة السيطرة الاستعمارية على اقتصاديات البلدان العربية وزاد ذلك من اعتماد أغلب الدول العربية على تصدير المواد الأولية والاعتماد على الصناعات الأولية والمتوسطة مع التهافت على الحصول على المساعدات الدولية مما زاد من ديونها لتجد نفسها تحت وطأة البنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تتبنى شروطاً قاسية، لإبقاء الدول العربية تابعة لها في تنفيذ البرامج التي ترسمها لها هذه المنظمات، كما ورد تفصيله سابقا.

- إنَّ مما زاد المشاكل الاقتصادية في البلدان العربية هو أن السياسي يمتلك القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم، وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فإن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في

بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت، أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفاً من نتائج تلك الأعمال.

- لابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد السياسي والاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية، أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات، الواردة تثبت أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 7 - 8٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تمثل 70٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات العربية أكثر اندماجاً مع اقتصاديات العالم الخارجي، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية والدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

- أجزاء ومكونات القرارات السياسية وهي حاصل جمع الظروف الآنية المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة، قد لا ترتبط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للبلد وفي أحيان كثيرة تتعارض مع تلك المصالح التي ترتبط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما تؤثر سلباً في تطبيق خطط التنمية.

- إن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، وتلقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلاً عرضياً مع ما يفكر به الاقتصاديون.

- إن النظرة السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البلد عند الحاجة، بينما ينظر الاقتصاديون إلى أن الزيادة السكانية تُعدّ من المشاكل المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، وما تسببه من توفير مستلزمات العيش والعمل والتربية والتعليم والسكن والخدمات، خاصة في البلدان العربية، أما إذا كانت تلك الزيادة محسوبة على أساس علمي في زيادة الموارد البشرية الفنية والعلمية الفعالة بحيث تكون نسبة زيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي زيادة سريعة وتراكمية تفوق نسبة الزيادة السكانية، فإنها حينذاك تكون منسجمة مع التوجه السياسي مع اختلاف الأسباب.

- لقد أهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركناً أساسياً من أركان التخطيط الاستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزاً مهماً في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي، وبما أن النفط العربي هو المورد الأكثر أهمية بحكم ضخامة الاحتياطي وانخفاض التكاليف الاستخراجية فضلاً عن الجودة لخلوه من الشوائب، أصبح ميدان الصراع والتنافس بين هذه الدول، كما أصبح ميداناً خصباً للصراع والتداخل السياسي والاقتصادي وذلك من خلال تضارب المصالح بين المستغِل والمُستغَل.

- يبقى أن نحدد أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية التي أوردنا أمثلة منها على السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي

وما يحتاج من قرارات سياسية وأقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل إنحراف سلبي وتقوية المؤشرات الأيجابية. من ذلك نرى ضرورة أن يسير الأصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل بناء الاقتصاد الحر عندها ستكون الصورة واضحة المعالم والأبتعاد عن كل ما يعيق العملية التنموية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة ترتكز إلى الأساس النظري الذي إنطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة.

العولمة والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي:

Globalization and economic development in the Arab world

مفهوم العولمة: The concept of globalization

إن ظاهرة العولمة قد أستحوذت على اهتمام مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية والاجتماعية وكل من هذه الأوساط قد تناولها حسب مرجعيته وفهمه لها. من حيث المدلول اللغوي يظهر أن الاختلاف قائم حول المصطلح الأنسب إطلاقه على هذه الظاهرة، وناجم عن أمرين الأول هو اختلاف الترجمة للكلمة الإنكليزية Globalization إذ يرى البعض أنه مشتق من كلمة Global بمعنى الكرة الأرضية، ويشتق من فعل كوكب الذي يعني: جمع أحجار ووضع بعضها على البعض الآخر في شكل محدد، ووفقاً لهذا الاصطلاح يصبح الأكثر قبولاً في وصف الظاهرة هو (الكوكبة)، (*) في حين يؤكد البعض إطلاق (العولمة)

(*) حسن لطيف الزبيدي/ العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة/ دار الكتاب الجامعي/ الأمارات/2002.

على هذه الظاهرة وتدل على وضع الشئ على مستوى العالم. إن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض مبادئها، فهو يعبر عن اتساع التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية.(*)

العولمة والنظام الاقتصادي:

Globalization and economic system

يرى البعض إلى ضرورة التمييز بين العولمة والنظام الاقتصادي الدولي إذ أن العولمة (هي إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وأنتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى إختراق الحدود القومية وإلى الأنحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات)(*)

أما الاقتصاد الدولي فهو بالدرجة الأساس يركز على علاقات أقتصادية بين دول ذات سيادة وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدول دور كبير في إدارتها وإدارة اقتصادها. في حين يؤكد عديد من الكتاب ضرورة فهم العولمة على أنها (أمركة العالم)، حيث تختفي الحدود الفاصلة بين المفهومين فهما مترادفإن يعبران عن الشئ ذاته، إذ

(*) محمد الرميحي / العولمة ومخاضها/مجلة العربي/ العدد 484/مارس/1999.

(*) محمد الأطرش/ العرب والعولمة ما العمل/ مجلة المستقبل العربي/العدد 129 لسنة 1997.

يذهب (هانز بيتر مارتين و هارالد شومان) [*] إلى أن العولمة في سوق المال وإلى حد ما هي (أمركة العالم) فالأمركة ليست أسطورة بل حقيقة ملموسة تعيشها حتى أوربا وتحتج عليها وتعدها خطراً ستراتيجياً يهدد استقلالها السياسي والاقتصادي وهويتها القومية، ولعل مقاومة فرنسا لها في مفاوضات الجات ودفاعها عما يعرف (الاستشفاء الثقافي) أسطع دليل على وجودها وعلى مخاطرها. [**]

النظام الإمبريالي الرأسمالي والعولمة الاقتصادية:

Imperialist capitalist system and economicglobalization

الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية والعولمة الاقتصادية هي الولادة الطبيعية للرأسمالية، فمنذ مدرسة التجاريين إلى الرأسمالية الصناعية ثم إلى الكنزية ومع حدوث الثورة الصناعية الأولى وتعدد نظريات الاقتصاد على أيدي آدم سمث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس وجون ستيوارت وآخرون..... نجد بوضوح التطور التاريخي للرأسمالية وعبر هذه المراحل قامت الرأسمالية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال العمل المأجور مستندة بذلك على قانون العرض والطلب وآلية السوق. وكنتيجة للثورة الصناعية زاد الإنتاج وفاض عن حده ما تطلب ذلك البحث عن أسواق تستوعب هذه الزيادة عن الحاجة للسوق المحلية، برزت الظاهرة الاقتصادية وتوسعت وكان السبب لتتحول الرأسمالية إلى أعلى مراحلها الا وهي المرحلة الإمبريالية وذلك عن طريق الأحتلال والنهب للثروات والسيطرة على المواد الأولية. [***]

(*) هانز بيتر مارتن وهارالد شومان /فخ العولمة/الكويت/1998.

(**)لطيف كريم العبيدي/ العولمة في الفكر السياسي المعاصر/ورقة بحثية/عمان1999

(***) د.محمد طاقة/ مأزق العولمة/ دار المسيرة عمان/ط1 /2007.

وإذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تروج العولمة على أنها حتمية تاريخية ويجب على الجميع أن يتكيفوا معها ويندمجوا بها ولا خيار لهم آخر، فإننا نرى، في المقابل، أن الوعي في تنام خلال العشر سنوات الماضية لدى شعوب العالم ضد العولمة، وهذا أمرٌ ضروري لمواجهة خطر العولمة الأمريكية، خاصة إذا ما أضفنا لذلك أن الاقتصاد الأمريكي يعاني اليوم من أزمات أقتصادية- إجتماعية خانقة والتي تمثل أزمات النظام الرأسمالي العالمي، فعلى الصعيد الاقتصادي أصبحت أمريكا تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر مما تصدر، وفي السنوات الأخيرة سجلت أمريكا أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر (أكثر من 700 ألف حالة أفلاس) كذلك عانت من أكبر عجز مالي في العالم والذي تجاوز 400 مليار دولار، أما ديونها فقد تجاوز العجز فيها كل الأرقام القياسية بعد أن أصبح يزيد على 3000 دولار أي أكثر من 1,5 ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل دول العالم الأخرى، وهناك أكثر من 15 مليون شخص عاطل عن العمل أي 8٪ من إجمالي القوة العاملة، وقد تراجعت إلى الدولة رقم 13 من حيث الإنفاق على الصحة والدولة رقم 17 من حيث الإنفاق على التعليم ورقم 29 من حيث عدد العلماء بالنسبة لأجمالي السكان، حيث لديها 55 عالماً وفنياً لكل 1000 نسمة مقابل 317 عالماً وفنياً لكل 1000 نسمة في اليابان.

وإذا قارنا تلك النتائج بالأرقام بأوربا الموحدة أو اليابان والصين من جهة أخرى يتبين ما يأتي: إن الناتج القومي لأوربا يزيد على 7 تريليون دولار عدا قدراتها العلمية والتكنولوجية التي تضاهي

أمريكا، وبإمكان أوربا أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم خلال القرن الواحد والعشرين.

أما بالنسبة لليابان والتي تمثل اليوم الموقع الثاني في مستوى المعيشة في العالم حيث يصل متوسط دخل الفرد السنوي إلى 23.800 دولار، فهي الدولة الأولى في السيولة في العالم وحجم الاستثمارات الخارجية وهي الأولى من حيث الأصول الوطنية التي تبلغ 43.7 تريليون دولار مقابل 36.2 تريليون في أمريكا وهي الأولى في تصنيع منتجات الحديد والصلب وفي إنتاج السفن التجارية العملاقة وهي الأولى من حيث المكننة الصناعية.

أما بالنسبة للصين فإنها الدولة الأولى من حيث عدد السكان 22٪ من سكان العالم، وتشير كافة المصادر إلى أنها تقترب وبشكل سريع إلى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم، فالاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الأكثر نمواً في العالم خاصة خلال السنوات الأخيرة، وبعد عودة هونك كونك إلى الوطن الأم فإن الاقتصاد الصيني سيصبح الاقتصاد الثالث في العالم، وإذا استمر معدل النمو للناتج القومي الصيني على هذا المعدل فإنه سيصبح 1.5 ضعف الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2020م. كما ورد المزيد عن التجربة الصينية.

أما بالنسبة للوطن العربي: فإنه كما وردت البيانات التفصيلية فإنه يشكل 4.4٪ من سكان العالم ويأتي بالمرحلة الرابعة بعد الصين والهند وأمريكا، وبعده أندونوسيا، ومساحته تشكل 10٪ من مساحة اليابسة في العالم، حيث ارتفع الناتج القومي الإجمالي لمجموع الدول

العربية من 368 مليار دولار عام 1987 إلى 580 مليار دولار عام 1996 أي بنسبة نمو 31٪.(*)

كل ذلك يؤكد حقيقة نمو اقتصاديات دولية من الممكن أن تشكل قوى أقتصادية سياسية تعيد التوازن الدولي بصيغ تجعل من انفراد أمريكا أمراً مستحيل الاستمرار. ويؤكد ظهور توازنات دولية جديدة متعددة الأقطاب بما يحقق نظاماً دولياً يستوعب قوى الإنتاج بالشكل الذي يحقق تقسيماً دولياً للعمل يتحقق فيه العدالة لجميع الشعوب.

إن الوطن العربي لا بد أن يعرف تماماً أن العولمة سوف تخضع جميع اقتصادياته إلى التفكك والاختراق بوسائل كثيرة منها القنوات الفضائية والألكترونيات والحواسيب والأنترنت ووسائل الاتصال الجديدة والعلوم الفيزياوية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية، وأدوات التغيير المرحلية هي التكتلات الاقتصادية والثورة الموسوعية والمعلوماتية والتي تمثل بالجمعها وسائل الاختراق والسيطرة، والدول العربية معرضة أكثر من غيرها للاختراقات، بسبب كونها تحمل مؤشرات الضعف ومنها اختلال الهياكل الاقتصادية وخضوع أغلب مؤسساتها المالية والاقتصادية تحت رحمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتراجع القطاع الزراعي الذي وقع تحت وطأة العولمة بسبب تدخل الشركات والاستثمارات الأجنبية التي تعمل على تدويل وحدات الاقتصاد الوطني، وتعاني اقتصادياتها كذلك من تخلف قوى الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وكثرة المديونية.

(*) التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ جامعة الدول العربية 1996.

التجسس الاقتصادي العالمي: World Economic espionage

ما عادت كلمة الحرب تعني فقط ذلك المعنى العسكري، والتي تتم من خلال المواجهة بالسلاح فقط، ولكنها اتخذت أشكالا أخرى، لعل أهمها " الحرب الاقتصادية "، فتحتَ هذا المسمى تعددت المستويات بدءاً من الإنذار والحظر والحجز إلى حد المقاطعة والعقوبات الاقتصادية والحصار البحري والاحتكار.

وتلك الحروب توجه إلى دولة أو عدة دول، بهدف إجبار تلك الدول على الخضوع لأحكام القانون الدولي، أو لحسم نزاعات دولية بين دول ذات سيادة أو لمواجهة نزاعات إقليمية داخلية، أو كشكل من أشكال الاعتراض على سياسات الدولة الخارجية وانتهاكا لحقوق الإنسان. ورغم هذه الأشكال التقليدية للحروب الاقتصادية إلا أن العقد الأخير شهد تقدمًا متسارعًا في مجال الحروب الاقتصادية نتيجة التطور في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، مما تبعه ظهور أنماط وأدوات جديدة لتلك الحروب خلال القرن الحادي والعشرين.

جاء ذلك في آخر تقارير مركز الدراسات الستراتيجية بالأهرام تحت عنوان "الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ".

الأنماط الجديدة في الحرب الاقتصادية:

إن "التجسس" هو أول هذه الأنماط الجديدة من الحروب الاقتصادية، فبعد أن كان ذلك مقتصراً على جمع المعلومات السياسية والستراتيجية، فقد استحدثت أجهزة المخابرات في معظم دول العالم نوعاً جديداً أطلق عليه "التجسس الاقتصادي"، حيث يهتم بجمع البيانات حول النشاط الاقتصادي للشركات التابعة للدول الأخرى تحليلها من خلال تجنيد الأفراد، أو اختراق أجهزة الحاسب داخل هذه المؤسسات،

بل إن الخبراء يتوقعون أن مستقبل الدول في السنوات القادمة سوف يتوقف على مدى عبقرية الجواسيس ورجال الأعمال الذين بإمكانهم إتقان الجاسوسية الاقتصادية، خاصة في ظل تضاؤل مصادر الثروة وزيادة غنى دول الشمال وتدني المعيشة في دول الجنوب، والدليل على ذلك اكتشاف أكبر عملية تجسس اقتصادية تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ضد أوروبا باستخدام الأقمار الصناعية، حيث تسببت في أن يخسر الألمان 12 مليار دولار.

كما اعتقلت شرطة دولة الإمارات العربية المتحدة 19 شخصاً بينهم ثمانية بريطانيين بتهمة حيازة أجهزة تجسس غير مصرح بها.

كما دخلت الحاسبات الآلية "كعنصر أساس في الحروب الاقتصادية، فبالإضافة إلى الآثار السلبية لهذه التقنيات على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد المستهدف إلا أنه تصاعد استخدام "فيروس" الحاسوب كأداة من أدوات الحرب الاقتصادية في القرن الـ 21، وهو عبارة عن برنامج مدمر يلحق نفسه بالبرامج الشرعية الموجودة في الحاسوب رغم أنف المستخدم، ويتكاثر أثناء عملية التشغيل وينتشر الفيروس عبر الشبكات والنظم، وينتقل عبر الملفات بسرعة. وهو ما يعني استخدامه في كافة أنواع الحروب الاقتصادية لعرقلة قدرات الخصم وإرباك نظمه الألكترونية.

وفي إطار تسارع ظاهرة العولمة الاقتصادية وانتشار العديد من "الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات" التي أصبحت ميزانياتها تتعدى مئات المليارات من الدولارات. فإن هذه الشركات ترتبط بعلاقات وطيدة بأجهزة الاستخبارات، وهو ما يؤكده الدور الذي لعبته هذه الشركات في إثارة الأزمة المالية الآسيوية، في محاولة لضبط تجربة

النحو الكبير الذي حققته هذه الدول، فقد وفرت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتحكم والتأثير في تلك الاقتصاديات، خاصة وأن نسبة كبيرة من صادرات هذه الدول تتجه إلى الأسواق الأمريكية. فضلاً عن تلاعب هذه الشركات في البورصات المالية وأسواق المال عن طريق المضاربة في أسهم شركات معينة في محاولة للسيطرة عليها، وكذلك دورها في شراء الأسهم أو السيطرة على شركات معينة بهدف تحقيق الاحتكار وشن غزو اقتصادي لأسواق الدول المستهدفة.

أكد التقرير استئثار أمريكا بنصيب الأسد في شن هذه الحروب الاقتصادية، حيث إن هناك 95٪ من الشركات الأمريكية الكبرى تستخدم أجهزة الاستخبارات الاقتصادية، وفي إطار ذلك تستخدم مختلف أساليب التجسس الاقتصادي من الرشوة وبث المعلومات المضللة، وزرع أجهزة التجسس بين مقاعد الطائرات في مقصورة رجال الأعمال، وكذلك في مجال القرصنة الألكترونية عن طريق دس برنامج يعرف باسم وعد "Promise " داخل الأجهزة، يسمح باختراق بنك المعلومات وذاكرة الحاسوب للخصوم، ولعل الحرب الأمريكية – الصينية تعد أهم أمثلة الحروب الاقتصادية على مواقع الإنترنت، وخاصة إثر تصاعد الأزمة بين الصين وأمريكا بسبب طائرة التجسس الأمريكية التي استطاعت الصين إجبارها على الهبوط في جنوب الصين، تحول التوتر بين واشنطن وبكين إلى حرب ساحتها مواقع الإنترنت بعدما هدد قراصنة المواقع الصينية بمهاجمة مواقع أمريكية في ظل تقارير تعرض مواقع صينية لهجمات من قبل متسللين أمريكيين، بل إن خبراء الإنترنت في الولايات المتحدة أكدوا أن ستة - على الأقل- من المواقع الأمريكية المهمة تعرضت للتخريب على أيدي متسللين

صينيين من بينها مواقع وزارة العمل، والصحة، والخدمات الإنسانية، ومجلس النواب الأمريكي.

بل بدأت واشنطن تسخر أجهزتها المختلفة من أجل التجسس على مستخدمي الإنترنت سواء أكانت مؤسسات مالية أو أفراداً عاديين، وهو ما تكشفه فضيحة "اتشيلون" والتي اتهمت فيه الحكومة الفرنسية، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية بالتجسس على المؤسسات الاقتصادية الأوروبية عبر التجسس على الاتصالات التي تتم عبر الهاتف والبريد الألكتروني؛ بهدف الحصول على عقود تجارية على حساب الشركات الأوروبية، بل أكدت هذه الفضيحة استخدام بعض الشركات للمساعدة على عمليات التجسس مثل شركة "مايكروسوفت" و "آي بي إم" وذلك من خلال ثغرات عديدة في سلسلة برامج "ويندوز تي إن تي" تسمح للمتسللين ولأجهزة المخابرات الأمريكية بالسيطرة على أجهزة الخادم المركزي والاطلاع على كل المعلومات التي يحويها وسرقتها، بل امتدت يد المخابرات الأمريكية إلى الأقمار الصناعية لاستخدامها في عمليات التجسس.

الدول العربية ساحة معركة التجسس الاقتصادي:

لم يسلم العرب من نصيبهم من هذه الحروب، فعلى مستوى العقوبات الاقتصادية تعرضت العديد من الدول العربية لها، من أهمها حالة العراق التي وقعت تحتها منذ 1990 وليبيا التي جمدت العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، بينما ما تزال تفرض عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لغاية إعداد هذا البحث في بداية العام 2008، فضلا عن السودان والسلطة الفلسطينية التي تخضع لعقوبات وحصار اقتصادي خانق من قبل إسرائيل.

وعلى مستوى التجسس الاقتصادي فهناك مؤشرات عديدة على تعرض الدول العربية لعمليات تجسس اقتصادي خاصة ما يقوم بها الموساد الأسرائيلي في الدول العربية، حيث تسبب الموساد في انهيار بعض البنوك والأسهم في دولة الإمارات، بل إن دول الخليج وخاصة السعودية، والإمارات، والكويت، تتعرض بانتظام لهزات اقتصادية آخرها قضية رجل الأعمال الهندي (مدهاف باكل) الذي هرب من الإمارات خلال صيف 98 مخلفاً ديوناً تقارب قيمتها 272 مليون دولار، بالإضافة لإعلان الإمارات أوائل يوليو 2001 عن ضبط بريطانيين يتجسسون على شركات ومؤسسات إماراتية.

ولعل أبرز قضايا التجسس الاقتصادي قضية الجاسوس (عزام عزام) في مصر الذي قام بتجنيد المصري عماد إسماعيل؛ للحصول على معلومات عن الشركات والمصانع والعاملين بها، وجمع كل المعلومات عن المناطق العمرانية الجديدة والكثافة السكانية ونوعية المصانع وكيفية إدارتها.

سبق وأن وصفنا العالم في ظل العولمة أنه أصبح بمثابة القرية الصغيرة، وأصبح من المعتقد أن كل شيء معروف، وسمعنا من يقول إن الأقمار الصناعية لدى بعض الدول قادرة على التقاط أرقام لوحات السيارات في معظم دول العالم، و هناك من قال إن الأقمار الصناعية قادرة أن ترى أدق من ذلك، ولكن بالرغم من كل هذا فإن الواقع المعاش أثبت أن هذا الاعتقاد خاطئ.. من الصحيح أن الأقمار الصناعية تصور أرقام لوحات السيارات وتصور الأشخاص، ولكنها لا تستطيع أن تتعرف أو تنقل ما يدور في عقول هؤلاء الأشخاص، وهو ما يعني أن عالم

اليوم ما زال فيه أسرار يسعى البعض للحصول عليها، وفي المجال الاقتصادي يمكن، من خلال المعلومات والتصميمات والرسومات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية، لإحدى الشركات العالمية اكتساح الأسواق في العالم محققة أرباحا هائلة، إذ تمكنت هذه الشركة من الحفاظ على سرية هذه المعلومات والتصميمات والرسومات. أما إذا تسربت هذه الأسرار إلى الشركات المنافسة فإن سيطرة هذه الشركة على الأسواق العالمية تنهار، مما يعطي للمنافسين فرصة لتحقيق أرباح كبيرة، ومن هذا المنطلق ولد التجسس الاقتصادي كمفهوم جديد في عالم الاقتصاد الدولي الراهن وفي عالم المخابرات، وأصبح يستخدم في مجال الصراع السياسي والاقتصادي بين الدول والشركات والأفراد، وقد تنوعت مجالات هذا التجسس لتغطي جميع مجالات النشاط الاقتصادي إنتاجي وتسويقي وتكنولوجي وغيرها من المجالات، وقد كشفت حالات التجسس الاقتصادي بين الدول والشركات عن حقيقة هامة مفادها أن التجسس الاقتصادي قد انتشر مع تزايد موجات العولمة والتحرير الاقتصادي في العالم، مما دفع البعض إلى وصف العولمة الاقتصادية بأنها "عولمة التجسس الاقتصادي" وجعل البعض الآخر يصف التجسس الاقتصادي بأنه تجسس اقتصادي عالمي، وقد أظهرت الدراسات في هذا المجال أنه مع زيادة التنافس بين الدول والشركات زادت نفقاتها على التجسس الاقتصادي وجمع المعلومات عن الأسواق والشركات المنافسة محليا ودوليا، وفي بعض الحالات وصل ما تنفقه الشركة الواحدة على عمليات التجسس الاقتصادي أكثر من مليار دولار سنوياً.

شركات متخصصة في مجال التجسس:

لم يستغرب الكثيرون عمليات التجسس الاقتصادي ولكن الأمر الذي أثار استغراب جميع المراقبين هو أن عمليات التجسس، التي تم اكتشافها كشفت النقاب عن وجود شركات متخصصة في هذا المجال، تركز نشاطها في تقديم هذه الخدمة إلى الشركات الصناعية والخدمية والحكومة مقابل أجر، وأن هذه الشركات لديها العديد من العملاء الذين يطلبون هذه الخدمة، كما أنها توظف لديها العديد من الكوادر المدربة من المحاسبين والمراجعين والمحللين الاقتصاديين. والغريب في الأمر أن هذه الشركات والعاملين بها لا يعتبرون نشاطهم نشاطا غير مشروع أو يدعو إلى الخجل، بل يرونه واجباً وطنياً وخدمة عامة بحجة الدفاع عن المصالح القومية الاقتصادية في حالة التجسس على دولة أخرى أو في حالة التجسس على إحدى الشركات التي تنتمي إلى دولة أخرى، وكذلك بحجة تقديم البيانات والمعلومات إلى العدالة في حالة التجسس على شركة وطنية لصالح شركة أخرى وطنية بينهما قضايا تتعلق بالمنافسة أو الاحتكار في السوق المحلية، وهذا ما عبر عنه أحد الذين قاموا بالتجسس على شركة "مايكروسوفت" لصالح "أوراكل" المتنافستين في مجال البرمجيات في السوق الأمريكية في أثناء نظر قضية الاحتكار ضد الشركة الأولى، حيث قال: "كل ما فعلناه كان محاولة للحصول على معلومات سرية وتسليط الأضواء عليها لخدمة العدالة وأعتقد أن ذلك خدمة عامة".

ومن أشهر الجهات التي يرى البعض أنها تتخصص في مجال التجسس الاقتصادي جمعية محترفي التنافس المخابراتي، وهي جمعية تم تأسيسها في العام 1982 في الولايات المتحدة الأمريكية على يد بعض

العاملين في مجال المكتبات، وبعد حوالي 20 عاماً من تأسيس هذه الجمعية أصبح معظم أعضائها من المحاسبين والمتخصصين في أبحاث السوق والأعمال البحثية والمعلوماتية الميدانية، وبعد الكشف عن واقعة تجسس شركة أوراكل على شركة مايكروسوفت تم إحراج هذه الجمعية وغيرها من الشركات والمؤسسات المثيلة؛ حيث بدأ الناس والحكومات ينظرون إليهم على أنهم جواسيس، وهو ما أجبر بعض هذه الشركات ومنهم هذه الجمعية على إصدار بيانات تنفي عن نفسها تهمة القيام بنشاط التجسس، بل إن هذه الجمعية قامت بوضع ميثاق شرف لطمأنة عملائها الذين وصل عددهم إلى حوالي 7 آلاف عميل، وفي هذا الميثاق تم وضع أخلاقيات للعمل في هذا المجال يلزم العاملين فيها بالارتقاء بالمهنة والالتزام بالقوانين واحترام المعلومات التي توصف بأنها سرية، ولكن البعض يعتقد أن مثل هذه البيانات ومواثيق الشرف لا تنفي الشبهة عن هذه الجمعيات أو الشركات.

أشهر أساليب التجسس :

تفننت الشركات والأفراد المتخصصون في عمليات التجسس في الأساليب التي يتبعونها لجمع المعلومات والحصول على الأسرار عن الدول والشركات المستهدفة، وهم في ذلك لا يلتزمون بأي أعراف أو مواثيق شرف أو قوانين، بل من الممكن أن يتبعوا وسيلة مشروعة للوصول إلى بيانات يعتبر الحصول عليها غير مشروع أو غير مباح، وقد أثبتت الدراسات أن أشهر أساليب التجسس التي تتبع من الأفراد أو الشركات العاملين في هذا المجال هي:

- الحصول على نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات والدول إلى الموظفين لديهم وحجمها، مثل خدمات العلاج والاشتراك في الأندية

والمواصلات والمصايف والرحلات والتدريب وغيرها، وهي تستخدم بكثرة في حالة رغبة إحدى الشركات في استقطاب الموظفين والعمالة من الشركات المنافسة لها، وذلك بتقدم خدمات أفضل لهم لينتقلوا إليها.

- الأبحاث الأكاديمية التي يقوم بها الطلبة للحصول على البيانات المطلوبة بطريقة أو بأخرى، وفي الغالب تكون عن طريق العلاقات الشخصية.
- القيام بدور المتدرب الذي يحضر دورة تدريبية في الشركة المنافسة أو بدور المورد الذي يريد أن يتعرف على منتجات الشركة أو دور المشترك في أحد المعارض.
- استخدام الوسائل الألكترونية للتنصت على الاجتماعات الخاصة بالإدارة العليا أو بتصوير خطوط الإنتاج أو الرسومات الهندسية والتصميمات أو الوثائق السرية باعتراض أجهزة الفاكس أو التليفونات أو البريد الألكتروني الخاص بهذه الشركة والعاملين بها.
- سرقة الدفاتر والمستندات أو الحصول عليها عن طريق رشوة العاملين في هذه الشركات.
- فحص قمامة الشركات المنافسة وقمامة منازل العاملين بها للحصول على بيانات من خلال الأوراق والأدوات التي تُلقى في هذه القمامة وتحليلها للكشف عن معلومات سرية وغالبا ما يتم تجنيد عمال النظافة في هذه الحالة.

أمثلة التجسس بين الحكومات:

لم يعد التجسس الاقتصادي قاصراً على الشركات، وإنما امتد ليشمل الحكومات أيضاً في ظل احتدام المنافسة الاقتصادية بينها، فقد تجسست الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا قبل مفاوضات سياتل الأخيرة وأثناءها؛ حيث تم ضبط 4 عملاء لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أثناء محاولتهم تقديم رشوة لمسؤولين من فرنسا للحصول على وجهة نظر فرنسا في مفاوضات تحرير التجارة في سياتل. أيضا قامت فرنسا بالتجسس على شركات أمريكية مثل شركة بوينج وتكساس، كما بدأ البرلمان الأوربي في يوليو 2000 تحقيقا حول شبكة أمريكية بريطانية للتجسس على الشركات الأوروبية، وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة مؤخراً بإعداد مشروع قانون للتجسس الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أن مكتب التحقيقات الفيدرالي أشار إلى أن هناك 19حالة تجسس اقتصادي ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع نشاط 8 من الدول التي تصنف كدول مرتفعة النشاط في مجال التجسس الاقتصادي.

إسرائيل تتجسس على مصر(*)

حدث جدال واسع في مجلس الشعب المصري حول تجسس إسرائيل على الاقتصاد المصري ومحاولتها ضرب عناصر القوة الاقتصادية المصرية؛ حيث قدم بعض أعضاء مجلس الشعب طلبات إحاطة وأسئلة حول تغلغل إسرائيل في الاقتصاد من خلال مساهمتها في بعض الشركات في مجال الغزل والنسيج والبترول والبلاستيك

(*) حنان عبد اللطيف معهد/2001/2/18/إسلام أون لاين التخطيط - مصر

والمشاركة في مزرعة مشتركة للأبحاث وغيرها من المشروعات. وقد آثار عدد من الأعضاء قيام إسرائيل بالحصول على بيانات عن العمالة والإنتاجية والتكاليف؛ وذلك لتحديد نقاط القوة التنافسية في الاقتصاد للعمل على ضربها، كما تقوم إسرائيل بالتعرف على التكنولوجيا وفنون الإنتاج المستخدمة في المصانع لمحاولة إجهاضها، كما تسعى لجمع بيانات عن براءات الاختراع والابتكارات الجديدة وتحليلها لمعرفة نقاط القوة والضعف، كما أن إسرائيل دأبت في السنوات القليلة الماضية على توجيه رسائل مدعومة ببيانات إلى مستوردي السلع المصرية في أوربا وأمريكا وغيرها من دول العالم تحذرها من شراء السلع المصرية بحجة أنها ملوثة، أو بحجة عدم مطابقتها للمواصفات، أو أن مصر استعانت بعمالة من الأطفال أو المساجين في إنتاجها، وأن هذا ضد حقوق الإنسان، وذلك بغرض التأثير في سمعة المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، ومن المؤكد أن إسرائيل تقوم بنفس الممارسات مع دول عربية أخرى. جملة القول إن التجسس الاقتصادي أصبح من أهم معالم العولمة الاقتصادية، وإن هذا التجسس الاقتصادي انتشر بسبب المنافسة الاقتصادية بين الشركات وبين الدول التي تصل في بعض الأحيان إلى حروب تجارية، ومن المعروف أنه في حالة الحرب يكون كل شيء وارداً. ولذلك يقول "بيير ماريون"، أحد كبار رجال المخابرات الفرنسية، إن الحرب ضد الشركات الأمريكية مثل لوكهيد وبوينج وتكساس تمثل استكمالاً للحرب الباردة، فنحن نستخدم كل الأساليب المعروفة من رشوة وجنس وابتزاز، وتجسس اقتصادي، ولم يكن ذلك مدعاة للخجل، ولكنها كانت طفرة تثير الفخر ودليلاً على الوطنية.

الاتصالات والتقنية الأمنية:

أمن المعلومات والاتصالات في ظل الثورة التقنية

يرى المفكرون وصانعو السياسات ورجال الأعمال في قطاع الاتصالات والمعلومات فرصة ذهبية للدول النامية إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، ليس فقط من أجل تحقيق التنمية، ولكن أيضاً من أجل بناء قطاع اقتصادي من أهم قطاعات المستقبل. وهذا القطاع ذو جاذبية شديدة، ولا يقتصر تأثيره فقط في التغيير والتطوير الجذري لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بل إنه في ذاته يوفر الفرص الجادة لقفزات اقتصادية كبرى، إذا ما أحسن استغلاله من خلال التخطيط والتنظيم.(*)

يعدُّ مجتمع المعلومات نظاماً اقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة والمعلومات مصدراً أساسياً فيه لتحقيق الرفاهية والتقدم، وهو يمثل فرصة لبلداننا ومجتمعاتنا، طالما أن من المفهوم أن تنمية مجتمعنا في سياق عالمي ومحلي تتطلب تقديراً أعمق لمبادئ أساسية من قبيل تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في السياق الأوسع الخاص بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وحماية البيئة، والارتقاء بالسلم، والحق في التنمية، والحريات الأساسية، والتقدم الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي.

وينشغل العالم أجمع بمشكلة الفجوة الرقمية وكيفية رأبها، ولذلك عقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات - التي تتبناها الأمم

(*) اللواء الدكتور- محمد جمال مظلوم /مجلة كلية الملك خالد العسكرية/ السعودية/ العدد80 في 2005/3/1.

المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات - على مرحلتين: الأولى في جينيف في ديسمبر 2003م، والثانية في عام 2005م في تونس؛ والغرض منها هو وضع إعلان مبادئ وخطة عمل للعالم لبناء مجتمع المعلومات، مع تأكيد الأهمية القصوى التي يلعبها هذا القطاع، وبخاصة في المرحلة الراهنة التي تتصف بعدم الاستقرار والتغيُّر. وينصب الاهتمام الأساسي على أهمية استحداث اقتصاد المعرفة وتنشيطه، ولن يكون ذلك ممكناً إلا باستكمال البنية التحتية التي تسمح بزيادة اتصال الدول بالانترنت، وزيادة قدرات الدول في مجال الاتصالات والمعلومات بغية أن يترجم هذا الاتصال إلى أنشطة اقتصادية عن طريق توفير خدمات وتشجيع عمل تطبيقات بهدف خلق أسواق جديدة وخفض التكاليف والوصول إلى زيادة الإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بينما نجد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها بشكل عام التكيف مع مختلف احتياجات المعلومات وظروفها، فإن فاعليتها في حل مسائل التنمية تعتمد اعتماداً أساسياً على حسن استخدامها، وتوفر المحتوى المناسب، وعلى توافر التمويل المطلوب لاستخدامها في عمليات التنمية.

ومن الممكن النظر إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات نظرة ثنائية الأبعاد، فعلى المحور الرأسي يكون الاهتمام بالبنية الأساسية، في حين يرتكز المحور الأفقي على التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يخدم بها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القطاعات الأخرى.

ولو نظرنا إلى البعد الرأسي، والذي يمثل قطاعاً اقتصادياً في مجال الاتصالات والمعلومات، نجد أن الموارد البشرية والقدرات ووجود نظام معلومات موثوق به، ضروريات من أجل الإدارة الفاعلة وتشغيل

القطاعين العام والخاص، ويجب أن يغطي هذا النظام مجالات مثل: المعلومات الداخلية للحكومة، وخدمات المواطنين، والتجارة، وأعمال البنوك، والعلاقات الدولية.

ويجب التأكيد على أهمية أمن المعلومات والبيانات والشبكات لإنجاح مجتمع المعلومات، وهنا يجدر ذكر أهمية وجود محتوى باللغة العربية حتى يستفيد منه جميع قطاعات الشعب العربي، الأمر الذي يدعو إلى وجود صناعة خاصة بصناعة المحتوى، وبتعريب المستويات المختلفة التي تتكون منها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فضلاً عن استخدام أسماء النطاقات باللغة العربية.

لقد استفاد عدد كبير من الدول على مدار السنوات القليلة الماضية من الفرص التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتم في هذا الإطار وضع السياسات اللازمة، حيث أرست خطوطاً إرشادية وأحرزت تقدماً بتكوين خطط عمل إقليمية ووطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من أهدافها التنموية الشاملة، كما إن التقدم خطوة خطوة في العملية التنظيمية وما يتضمنه ذلك من استراتيجية منسقة ومتعددة الأفرع، يعد أمراً أساسياً لبلوغ تطور هذا القطاع. ويلعب كل من التعليم، وفرص الاستثمار، وتوافر البنية التحتية، دوراً كبيراً للتقدم في هذا المجال.

دور القطاعات في بناء مجتمع المعلومات:

فيما يأتي وصف للأدوار الرئيسة للقطاعات المشاركة المتمثلة في: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومسؤولية كل جهة منها في غرس بذور مجتمع المعلومات.

دور الحكومة:

تتحمل الحكومات المسؤولية الأعظم في تنمية مجتمع المعلومات الإقليمي وملء الفراغات التي ظهرت وسببت الفجوة الرقمية، وذلك من خلال آليات صنع السياسات الخاصة بها، وتتفاوت هذه الفجوات على أساس التعليم ومستوى الدخل والنوع الاجتماعي (Gender) وعدم التوازن بين الريف والحضر... إلخ، ويجب أن تسعى الحكومات إلى دراسة وتعديل التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمعلومات والاتصالات والتكنولوجيات، إقراراً بأنها تمتلك القدرة على استثمار عملية النمو وخلق فرص هائلة للتوظيف ولجذب الاستثمارات على المستويين المحلى والعالمي، وفي المقابل يتطلب الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المحصنة بنية تحتية أفضل وقدرات بشرية ذات مهارات خاصة.

دور القطاع الخاص:

إن للقطاع الخاص دوراً فاعلاً في قلب مجتمع المعلومات على المدى الطويل، فالشركات الخاصة قادرة على الارتقاء بالأنشطة وبلوغ تأثير أكبر عما تستطيعه الحكومات أو الجهات المانحة منفردة، ولذلك يجب دعم الشراكة البينية التحتية القائمة، وتلك التى سيتم انشاؤها، ومن الاستثمارات الجديدة والإدارة التنافسية الكفء، ولدعم الاشراك المتزايد للقطاع الخاص، فإن الحكومة يجب أن تلتزم بأخذ زمام المبادرة في عملية تحرير القطاعات المتعلقة بالمعلومات، وتنفيذ هذه المبادرات، حيث أظهر التحرير في قطاع الاتصالات عوائد إيجابية على المجتمعات.

دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:

يجب التعامل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على أنها عناصر محورية في تكوين مجتمع المعلومات، ومن المتوقع أن تلعب هذه المؤسسات دوراً مؤثراً في عملية التغيير، فهى الأقرب لقلب المجتمع، فبإمكان المنظمات غير الحكومية أن تزيد من تأثير التغيير المطلوب في المجتمع بفاعلية.

أولاً: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر المعلومات:

إن تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يمكّننا الآن من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية قائمة منذ أمد طويل، مثل تخفيض مستوى الفقر وتعزيز الثروات وكذلك مسائل الانصاف والعدالة الاجتماعية، وقد شهدت جميع دول العالم نجاحاً بارزاً في استعمال المعلومات والمعارف لأغراض التنمية الفردية والجماعية، وينطوى مجتمع المعلومات على إمكانات هائلة لتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السديد. وينبغى أن يشكل الاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقترانها بالوسائل التقليدية، والاستجابه الملائمة لتحدي الفجوة الرقمية، عناصر هامة في أية استراتيجية وطنية أو دولية تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية، وثمة حاجة أيضاً إلى نهج يتخذ من البشر محوراً له ويؤكد الغايات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ومن المؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في إحراز الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة التي تصف مجموعة أساسية من المبادئ والخطوط التوجيهية

لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي وعدم المساواة بين الجنسين، ولذلك كان استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقوة دافعة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المستدامة - من خلال توسيع الناتج القومى الإجمالي بزيادة الابتكار التكنولوجي ومواصلة البحث والتطوير - ليؤدي ذلك إلى خفض مستويات الفقر بفضل النمو الاقتصادي النشط.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدخل يمتد تقريباً إلى جميع المجالات والأنشطة وفي عدد لا نهائي من الأغراض، وهي وسيلة لأداء أعمال كثيرة بدقة أكثر وسرعة أكبر، حيث إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكسر الحواجز البشرية بطرق عدة، منها:

- **المشاركة:** حيث مكَّنت شبكة المعلومات - الإنترنت والهاتف اللاسلكي والهاتف الخلوي وتقنيات الاتصال الأخرى - الأفراد من الاتصال والحصول على المعلومات بطرق لم تكن متاحة على الإطلاق من قبل، وبالتالي أتاحت المجال لإمكانية المشاركة في القرارات المؤثرة على حياتهم، بدءاً من دور أجهزة الفاكس في انهيار الشيوعية عام 1989م، وحتى دور حملات البريد الألكتروني في سقوط الرئيس الفيلبيني (جوزيف استرادا) في 2001م، فتقنية المعلومات والاتصالات توفر طرقاً جديدة وفعالة للمواطنين لنيل قدر أكبر من الديمقراطية واستخدام أفضل لمواردهم.
- تستطيع تقنية المعلومات والاتصالات أن توفر الوصول السريع ومنخفض التكاليف للمعلومات عن كافة الأنشطة الإنسانية من التعليم عن بعد إلى التشخيص الطبي عبر المسافات الطويلة إلى المعلومات عن أسعار الحبوب في الأسواق، وتوفير المعلومات التي لم

تكن متاحة للدول النامية قبل الإنترنت، حيث أصبحت وسيلة للحصول على المعلومات للفقراء والأغنياء على السواء، لقد ألغت شبكة الإنترنت الحواجز الجغرافية لتخلق أسواقاً أكثر كثافة وفرصاً أكبر لتوليد الدخل، كما سمحت بمشاركة محلية متزايدة. وتعد شبكة الإنترنت من أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد العالمي، وهي تقدم للدول النامية فرص عمل جيدة يمكن أن تسهم في تنويع اقتصادياتها. ويتطلب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استثماراً أقل من الصناعات التقليدية الأخرى، مما يفسر نمو الصناعات عالية التكنولوجيا بصورة أكبر في الدول النامية من الصناعات متوسطة التكنولوجيا (*).

إتاحة فرص جديدة للتصدير: يسرت التجارة الألكترونية بيع البضائع دون وسيط إلى المستهلك، وقد استفادت الهند - على سبيل المثال - من ذلك، وارتفعت عوائد صناعة التكنولوجيا المعلوماتية من 150 مليون دولار في سنة 1990م إلى 4 مليارات من الدولارات في سنة 1999م.

ولتأكيد أهمية قطاع المعلومات والاتصالات عالمياً نذكر أن الإنفاق العالمي على صناعة الاتصالات والمعلومات ارتفع من 2.2 تريليون دولار عام 1999م إلى 3 تريليونات عام 2003م، واذا نظرنا إلى حجم التجارة الألكترونية المتوجهة إلى الأعمال نجدها ارتفعت من 2ر1 تريليون دولار عام 1999م إلى 10 تريليونات عام 2003م، وكذلك

(*) اللواء الدكتور- محمد جمال مظلوم: الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، كراسة استراتيجية صادرة عن مركز الدراسات السياسية الستراتيجية، الأهرام، عام 2001م، القاهرة.

التجارة الألكترونية من الأعمال إلى المستهلك ارتفعت من 25 مليار دولار عام 1999م إلى 233 مليار دولار عام 2004م.

ثانياً: أمن المنشآت ومراقبة الاتصالات:

أصبحت المعلومات والاتصالات عنصرين متلازمين ومتكاملين في كافة المجالات المدنية والعسكرية، ولذلك أصبحت المحافظة عليها مجالاً هاماً من المجالات التي تحظى باهتمام المنشآت والمؤسسات بهدف استقرار النشاط الإنساني بشكل عام والنشاط الاقتصادي على نحو خاص.

ونستعرض هنا أهمية وكيفية تحقيق أمن المنشآت ومراقبة الاتصالات بهدف رفع كفاءة أداء رجال الأمن في المنشأة:

أمن المنشآت Security installations

يعني أمن المنشآت ضرورة المحافظة على مسيرة المنشأة في ظل كافة الظروف التي تمر بها مسيرة العمل في هذه المنشأة من ناحية مراقبة الدخول والخروج، وأسلوب العمل بالداخل، بما لا يعرضها لأي عمل إرهابي أو تدميري، والحفاظ على المنشأة من أية كارثة قد تتعرض لها، مثل: الحرائق، أو تسرب الغاز... إلخ، وهو ما يستلزم توفير التقنية الأمنية الحديثة لرفع كفاءة أداء رجال الأمن.

وقد ساعدت التقنية الحديثة في الرقابة على الدخول إلى المنشآت والمطارات والموانى، وكذلك استخدام البطاقات الممغنطة للأعضاء والزوار، وكذلك في السماح بالتواجد في المناطق المعينة طبقاً لحاجات العمل، هذا مع توفير أجهزة الاتصالات السريعة التي تحقق سرعة

الاتصالات والنجدة في حالات الطوارئ وحسن الاستخدام والتدريب عليها.

والناحية الأخرى الخاصة بأمن المنشأة تتعلق بأمن المعلومات، التي هي نتاج يتشكل من الظواهر والحقائق المحسوسة "البيانات"، والتعليمات المطلوبة لفهم وتفسير هذه البيانات وإعطائها معنى، ثم يكتسب أهميته بعد ذلك من وظيفته. وهذا كله يجعل المعلومات متميزة ومختلفة تماماً عن التكنولوجيا وأدواتها، وأن أهم ما نفعله هو تفعيل هذه المعلومات الذي يعتمد على التكنولوجيا المستخدمة في ملاحظة وتجميع البيانات وتركيزها وتخزينها والسرعة في معالجتها.

إن هذا الحكم ونوع المعلومات التي يجري توليدها وتوظيفها بلا انقطاع على مدار الساعة – وهي معلومات ما تلبث أن تتكامل بشكل حيوي يتصل بالحياة اليومية للمؤسسة والمجتمع ككل – هو الذي قاد البشرية إلى عصر المعلومات أو العصر الذي تمارس فيه الحياة من أبسط أشكالها إلى أعلى مستويات التعقيد فيها.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن أمن الاتصالات ومراقبة الاتصالات، فالمقصود بأمن الاتصالات: أن يتم تحقيق الاتصالات داخل المنشأة دون أي تعرض أو تعقيد؛ بمعنى أنه ضرورة توفر نظم اتصالات حديثة تسهل كافة الاتصالات داخل المنشأة دون أي تنصت من أي جانب منافس لنشاط المؤسسة. أما مراقبة الاتصالات فالمقصود بها: رقابة الاتصالات لتحقيق أمن هذه الاتصالات وتحقيق السرية فيها.

وحديثنا هنا ينصب على الاتصالات داخل المؤسسة، هذا بخلاف تحقيق الاتصالات المباشرة دون استخدام هذه الأجهزة، سواء بين

المستويات الإدارية المختلفة من العليا إلى السفلى، أو العكس، بخلاف الاتصالات الأفقية بين ومع الأجهزة المختلفة.

من هذا المنطلق كان على المنشأة السعي نحو تحقيق أمنها وأمن الاتصالات الخاصة بها، وهو ما أصبح مجالاً للاختراق في الوقت الحاضر في ظل المنافسة من المنشآت المماثلة – داخل الدولة أو من الدول الأخرى – بهدف كسب أسواق المنشآت الأخرى وتحقيق التميز.

ثالثاً: التجسس وجمع المعلومات:

أصبح التجسس وجمع المعلومات الاقتصادية من مهام أجهزة المخابرات للدول تجاه الدول الأخرى، وأهم هذه الأجهزة هو ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية حالياً من برنامج نوعي للتجسس الفضائي، فمع حرب الخليج عرف حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بوجود نظام "ابشلون"، الذى يراقب كافة أنواع الاتصالات في العالم، وهو يقوم بالاعتراض والتنصت على كل همس ألكتروني على الأرض، ويتولى هذا المكتب تنسيق أعمال 12 قمراً صناعياً مزوداً بكاميرات رقمية متطورة وكمبيوترات متقدمة ولواقط إلكترونية ضخمة، وتصل قدرات هذه الأقمار إلى حد تصوير أي جسم على الأرض يصل حجمة لحجم كرة صغيرة في أي وقت - ليلاً ونهاراً - وأياً كانت حالة الطقس.

ومع ابتعاد شبح الحروب العسكرية بدأ الدور المؤثر للاقتصاد في قوة الدولة يتزايد، ويتوقع الخبراء أن مستقبل الدول في السنوات القادمة - وبخاصة في المجال الاقتصادى - سوف يتوقف على عبقرية الجواسيس ورجال الأعمال الذين بإمكانهم إتقان جاسوسية عالم الاقتصاد.

كما ذكرت مصادر في ألمانيا أن خبراء ألمانيين في شؤون الأمن والاستخبارات اكتشفوا بالأدلة القاطعة أكبر عملية تجسس اقتصادية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أوروبا، وذلك باستخدام الأقمار الصناعية لرصد الأنشطة الاقتصادية والعلمية في بريطانيا وألمانيا، وهذه العملية تسببت في أن يخسر الألمان حوالي 12 مليار دولار، وهى خسارة ناجمة عن قيام الأمريكيين خلال التجسس بسرقة الأبحاث العلمية المتطورة المتعلقة بشؤون الاقتصاد والمشروعات الخاصة بتحقيق النمو في مجال الزراعة وغيره من المجالات الاقتصادية الحيوية.

وازدادت وتيرة التجسس وجمع المعلومات الاقتصادية مع انتشار مجموعة من الشركات والمؤسسات العملاقة والمتعددة الجنسيات التي أصبحت ميزانياتها تتعدى مئات المليارات من الدولارات تفوق ميزانيات عشرات الدول معاً، ومن أهم أعمالها في الوقت الحاضر هو تدمير اقتصاديات الدول المستهدفة؛ ولعل تجربة النمو الكبير الذى حققته نمور دول جنوب شرق آسيا عندما تعدت إنجازاتها الخطوط الحمراء المحددة لها خير مثال على ذلك.

وقد حدد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، الدور الجديد للمخابرات الأمريكية في كلمة ألقاها في 14 يوليو 1994م بمقر الCIA عندما قال: "إن دوركم هو المساهمة في رخاء ورفاهية الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحادي والعشرين"، ومنذ هذا الوقت أصبحت عمليات القرصنة الألكترونية التي تحدث عبر شبكات الإنترنت أعمالاً عادية تجاه كافة دول العالم المختلفة، ومنها الدول العربية. كما كان الرئيس الأمريكي الأسبق هارى ترومان قد منح هذا الامتياز لوكالة الأمن القومي NSA منذ أكتوبر 1952م للتجسس

على كل ماله علاقة بالمصالح القومية الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فالدول العربية أيضاً - مثلها مثل دول العالم الأخرى- مستهدفة في ذلك أيضاً، وتؤكد ذلك الأحداث التالية:

(1) في أكتوبر 1985م، اعترضت المقاتلات الأمريكية في البحر المتوسط طائرة شركة مصر للطيران المدنية المتجهة إلى تونس، التي كانت تقلّ الفلسطينيين المتورطين في حادث اختطاف السفينة (اكيلو لاورو) في العام 1985م، ومن المحتمل أن تكون المخابرات المركزية الأمريكية قد اعتمدت على المحادثات التليفونية المتبادلة داخل مصر كمصدر للمعلومات.

(2) في بداية عام 1992م اضطرت طائرة الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى الهبوط الاضطراري وهي في طريقها من السودان في ليبيا بسبب عاصفة رملية مفاجئة في الصحراء الليبية في الطرف الجنوبي من الحدود مع السودان، ولم يستطع الطيار بث إحداثيات مكان الطائرة مباشرة قبل الهبوط، وكل ما وصل إلى محطات المتابعة هو نداء استغاثة ساد بعده الصمت. وقد ساعدت الولايات المتحدة في عمليات البحث عن الطائرة وتحديد مكانها، مما أدى إلى نجدة الركاب والطاقم في الوقت المناسب، ما يعني أنها قد استعانت لهذه الغاية بأحد أقمارها الخاصة بالتجسس والاستكشاف.

(3) في السادس عشر من شهر فبراير 1998م تناقلت وكالات الأنباء معلومات عن المخابرات الأمريكية والأسرائيلية عن قيام العراق بتهريب كمية من اليورانيوم المخصب إلى السودان عبر الأردن في

برميل نقلته عربة موبيليا، وقد تم ذلك الرصد من خلال التجسس الأمريكي على العراق قبل الاحتلال.

(4) إعلان مصادر إسرائيلية عن رصد اتصال بين الرئيس السوري بشار الأسد وحسن نصر الله زعيم حزب الله في جنوب لبنان يهنئه على نجاح عملية أسر الجنود الأسرائيليين الثلاثة أواخر عام 2000م.

(5) في السادس عشر من يوليو 2001م نشرت صحف محلية عراقية أنها رصدت مواقع انترنت عسكرية إسرائيلية كانت تحاول التجسس على مواقع عراقية وخليجية، وأنها تمكنت من الحصول على معلومات هامة عنها.

وما سبق يؤكد أن السفارات الأمريكية في المنطقة وإسرائيل - علاوة على مراكز التنصت المنتشرة في المنطقة، وبخاصة في كل من تركيا وإسرائيل حالياً عقب إغلاق المركز الرئيس في إيران منذ سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في العام 1979م وانتقال مركز التنصت والتجسس إلى تركيا - تقوم بالتجسس على الدول العربية.

وفي ختام استعراضنا لحالات التجسس الاقتصادية لا يفوتنا ذكر أنه وفي أواخر العام 2001م - وعقب وصول الطائرة الجديدة من شركة بوينج الأمريكية للرئيس الصيني- تم اكتشاف عشرين جهاز تجسس في الطائرة، مما أضاف مشكلة أخرى للملفات العالقة بين البلدين.

من هذا المنطلق، وحرصاً على أمن المنشآت ومراقبة الاتصالات، سعت الدول لتحقيق عديد من الأعمال بهدف تحقيق الأمن الداخلي، مثل:

1- الاهتمام بألاً يتم عقد اتفاقيات تكنولوجية إلا بعد أن يتم مراجعة المسؤولين في أجهزة الأمن.

2- أهمية توفير الأجهزة الألكترونية التي تستطيع كشف عمليات التجسس المضادة وتأمين وسائل الاتصال الرئيسة، خصوصاً بين كبار المسؤولين في المؤسسات في الدول العربية.

3- أن تقيم الدول العربية فيما بينها تعاوناً أمنياً لمكافحة أي تجسس يوجه إلى أي من الدول العربية، خصوصاً للشركات التجارية ومعاملاتها المالية، وأهمية تبادل المعلومات فيما بين الدول العربية بهذا الخصوص.

4- الاهتمام على مستوى الشركات في الوطن العربي بإنشاء مراكز بحوث ومعلومات تستطيع رصد الأسواق اقتصادياً، وكذلك رصد دلالات أي تكنولوجيا وافدة وسمحت التكنولوجيا بحرب جديدة لا تحتاج إلي جيوش أو عتاد عسكري.. إنها الحرب الاقتصادية. والقوي العظمي الراسخة أو تلك التي انبثقت حديثا مثل الصين تشن فيما بينها حرباً بلا هداوة في المجال الاقتصادي. وهذا ما سجله (كرستيان هاربولو) في كتابه "اليد الخفية للقوي العظمي". والمؤلف خبير له نظريات وممارسات في هذا الميدان، وهو لا يكتفي بتحليل الظاهرة وإنما يطالب بثقافة قوي جديدة تسمح للاتحاد الأوروبي بأن يكون علي مستوي تحدي الاقتصاد الحديث.لقد أصبح هناك "آذان أمريكية عملاقة" تراقب اتصالات

كوكب الأرض. إن التجسس الاقتصادي لا يهتم بالتكلفة فهو واثق من النتيجة الايجابية الهائلة بشرط أن يفطن أحد لوجودها(*).

وتفجرت الفضيحة في بداية شهر يونيو وقام الانتربول بتتبع القضية الذي قد يكشف عن أكبر وأهم قضية تجسس صناعي تمت في العشر سنوات الأخيرة. بدأ كل شيء في شهر نوفمبر 2004 عندما اكتشف كاتب اسرائيلي علي الإنترنت أجزاء من كتاب لا يزال يعده فتقدم بشكوى واكتشفت الشرطة على جهاز الكمبيوتر الخاص به حصان طروادة.. برنامج ألكتروني صغير يسمح بالتجسس عن بعد على مخزون الكمبيوتر. وحامت الشبهات حول زوج ابنة المؤلف الذي لم تردد في الاعتراف بأنه بعد أن هجرته زوجته قرر الانتقام من الأسرة.. وبالامساك بخيوط هذه القضية اكتشف المحققون أن المتهم لم يتوقف عند هذا الحد.. لقد باع جهاز تجسسه الألكتروني إلى مؤسسات خاصة للمعلومات، وهذه الأخيرة اقترحت بدورها على مؤسسات أخرى منتشرة في أرجاء العالم أو تمثل منتجات شهيرة في إسرائيل بأن تبيع لها أسراراً خاصة. وقد وضعت الشرطة أيديها علي أكثر من 80 مؤسسة وقعت ضحية لهذا التجسس الصناعي على نطاق واسع.

ويفيد المركز الأوربي للمعلومات الستراتيجية والأمن ومقره في بروكسل بأن هناك شبكة تجسس اقتصادي صينية منتشرة في أرجاء شمال أوروبا و"تعتبر الصين من أكثر الدول استفزازاً في مجال التجسس الألكتروني" كما يقول جاك باند مؤلف كتاب "انسيكلوبيديا

(*) د- إبراهيم عاصم وأشرف سعد العيسوى: أجهزة الاستخبارات والدور الجديد في الألفية الثالثة، مركز الخليج للدراسات الستراتيجية، القاهرة، عام 2000م.

التجسس" (عام 2002) ولكن في معظم الأحوال لا يعلن عن هذه القضايا، إذ من هي المؤسسة التي يمكن أن تكشف عن عجزها في الدفاع عن نفسها؟، ثم إن المصالح القومية يمكن أن تضار. إن فرنسا لن ترضى بالطبع بأن تقع في مشاكل مع الصين. وعادة فإن الفائدة تعود على المؤسسة أو الدولة التي استفادت من التجسس. ويقول أحد الخبراء في الحماية السرية للصناعات.. "حسب نوعية المعلومات التي يمكن الحصول عليها تختصر خطوات البحث لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات وفي بعض الحالات فإن أسواقا كاملة تكتسب أو تفقد".

ومن الأساليب المعروفة عن التجسس الصناعي.. الإشراف علي ميزانية إحدى الشركات لاقتحام نتائج أبحاثها وسلبها.

ومن الحيل المتبعة لسرقة معلومات مؤسسة أخرى نشر إعلانات صغيرة تبهر بأرقام توزيع منتجاتها أو ميزانياتها. مثل هذه الإعلانات تهدف إلى جذب اهتمام مهندسين أو باحثين متخصصين وعندما يقعون في الفخ يتم التلاعب بهم بمهارة فائقة من خلال لقاءات مدروسة جداً حتي لا يتشكك أحد في المناورة، ويحاول الضحايا إظهار أفضل ما عندهم عند رؤسائهم الجدد ودون أن يدروا يفشون بالمعلومات الستراتيجية المطلوبة.. وبعد عدة أيام يصل طالب الوظيفة خطاب بأن الحظ لم يسعفه لشغل الوظيفة.

إن التجسس الألكتروني أصبح يمس كل القطاعات ويعتبر الجيش والأمن من أكثر المجالات التي تهدف لها عمليات التجسس. وتأتي بعدها القطاعات التي تشتد فيها المنافسة مثل مصانع المواد الغذائية ومستحضرات التجميل وصناعة الأدوية. ومثل كل الحروب فإن الفوز في الحرب الاقتصادية لا يتأتى إلا برصيد هائل من المعلومات.

إن الحرب الاقتصادية معلنة ولكنها لا تكشف عن أساليبها. وربما هي الحرب الوحيدة التي لا تدينها الولايات المتحدة الأمريكية بل العكس هو الصحيح، إذ إن الولايات المتحدة كانت تضع دائما في متناول مؤسساتها خدمات التجسس الألكتروني والمعلوماتي وتسجل تحت بند "استراتيجية الهيمنة الاقتصادية" وذلك بالوجه المكشوف وهي على كل حال معظم الدول المتقدمة الكبري حيث لا حدود بين المصالح الشخصية والمصالح العامة.

وعلي سبيل المثال فإن الوكالة الفيدرالية الأمريكية للأمن القومي (NSA) تمتلك أكبر نظام تنصت في العالم ويستوعب أكثر من مائة مليون اتصال تليفوني وإيميل أو فاكس ويمكن أن يلتقط ويفك شفرتها كل شهر. وتبرير استخدام الآذان الألكترونية العملاقة هو أنها تحارب "أعداء الحرية" والحقيقة أنها تستخدم لأهداف اقتصادية.. وبسبب هذا التجسس الألكتروني خسرت إحدى الشركات الفرنسية عقداً قيمته 2،1 مليار يورو لصالح شركة أمريكية بخصوص توريد أجهزة رادار للبرازيل. وهذه الوكالة سبق أيضاً أن التقطت مضمون عقود بيع طائرات أيرباص لصالح شركتي بوينج وماك دونالد دوجلاس. ومن هذا التوقيت وفرنسا تستخدم قواعد لأجهزة التنصت لهذه الأغراض نفسها، وأصبحت تمتلك اليوم أنظمة على مستوي هائل من التقنية يمكنها التصدي لأقمار التجسس الأمريكية والصينية أو الأسرائيلية التي تسمح اليوم وبسهولة رؤية محتويات طبق طعامك.